

آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه

د. مولاي بوعلام	حمادة يمينة	د. سفير محمد
أستاذ محاضر أ	طالبة دكتوراه ل م د	أستاذ محاضر أ
جامعة البويرة - الجزائر -	جامعة البويرة - الجزائر -	جامعة البويرة - الجزائر -

الملخص:

محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي فرع من فروع المحاسبة، تختص بتحليل وقياس الأنشطة التي تنتج عن طبيعة عمل المؤسسات والتي لها تأثير على العاملين والمجتمع والبيئة، ومن ثم الإفصاح عن هذا القياس وإظهار نتيجته في تقارير مالية تسمح بتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، ومعرفة مدى المساهمة في تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.

فعملية القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي تتم وفق معايير ومؤشرات، وبالاتباع مجموعة من الطرق والاليات. فيتم قياس الأداء الاجتماعي استنادا الى المعايير الموضوعية من قبل جمعية المحاسبين الأمريكيين، ليتم الإفصاح عنه في القوائم المالية اما اختياريا من قبل المؤسسة او الزاميا، او من طرف مصادر خارجية مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الأداء الاجتماعي، القياس المحاسبي الاجتماعي، والإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

Résumé:

La comptabilité sociale est une filiale de la comptabilité, qui se focalise sur l'analyse et la mesure des activités découlant du fonctionnement des entreprises et leurs effets sur les travailleurs, la société et l'environnement, et par conséquent les résultats de cette mesure à travers des rapports financiers permettant d'évaluer la performance sociale des entreprises et leur contribution pour le bien-être de la société.

La mesure et la divulgation comptable de la performance sociale s'effectuent sur la base d'un nombre de critères, d'indices et de mécanismes. La mesure de la performance sociale qui se réfère aux critères de l'Association des Comptables Américains (A.A.A) est rendue publique par des états financiers. La divulgation de ces états est faite, facultativement ou obligatoirement par l'entreprise ou encore par des tiers notamment la presse écrite ou audiovisuelle

Mots clés : comptabilité de responsabilité sociale, performance social, mesure comptable sociale, divulgation comptable sociale.

في ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يعيشها المجتمع اليوم، ازداد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات. حيث أصبحت هذه الأخيرة لا تسعى إلى تعظيم أرباحها الاقتصادية فحسب بل تعدى ذلك إلى الالتزام بالوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

ومن أجل تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات، والارتقاء به إلى المستوى المطلوب، وجب إيجاد طرق واليات تسمح بقياس هذا الأخير والإفصاح عنه في التقارير المالية للمؤسسة، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بوظيفة جد هامة وهي وظيفة المحاسبة، ما أدى إلى ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية، التي أصبحت تستخدم كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عنه.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الورقة البحثية التي توضح الدور الذي يمكن أن تلعبه محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عنه من خلال تطبيقها لأسس واليات متبلورة في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة محاسبة المسؤولية الاجتماعية على قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عنه؟

وبغية الإلمام بالموضوع والإجابة عن التساؤل المطروح ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

➤ المحور الأول: مدخل إلى محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛

➤ المحور الثاني: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي؛

➤ المحور الثالث: طرق واليات الإفصاح الاجتماعي.

المحور الأول: مدخل إلى محاسبة المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية تشير إلى التزامات المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه من أجل تعزيز تأثيرها الايجابي وتقليل تأثيرها السلبي، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كتحسين الخدمة فظهور هذا المفهوم أدى إلى ظهور مفهوم جديد في المحاسبة ألا وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility Accounting)

أولاً: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومن بينها:

محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات للفتات والطوائف المختصة بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات¹. كما عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها عملية تحليل وقياس الأنشطة التي تنتج عن طبيعة عمل المؤسسات والتي لها تأثير على العاملين والمجتمع والبيئة، ومن ثم الإفصاح عن هذا القياس بقيم نقدية في تقاريرها المالية، لمعرفة مدى المساهمة في تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، ومساعدة الدولة في تحمل بعض أعباء التنمية، بما يساعد في اتخاذ القرارات بناء على هذه القوائم المالية المعدلة اجتماعياً.

يبرز هذا التعريف اهتمام محاسبة المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من قبل المجتمع².

يمكن حصر بعضها فيما يلي:³

- 1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها ثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي؛
- 2- تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجيتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرى لهذا الهدف من أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي؛
- 3- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها أثار اجتماعية (أثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامه المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع.

ثالثا: الفروض والمبادئ الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أربع فروض أساسية هي:⁴

- 1- على المؤسسة التزامات ومسؤوليات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهي تقبل تحمل هذه الالتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.
 - 2- تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
 - 3- لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفدها المؤسسة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.
 - 4- للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لمسؤولياتها اتجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.
- ولا تختلف الأسس والمبادئ والمفاهيم الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية، سوى في تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة وأغراض نظام المحاسبة الاجتماعية.

رابعا: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمفاهيم الخاصة بها.

سنورد فيما يلي بعض المفاهيم المصطلحات المحاسبية المستحدثة التي ظهرت كضرورة حتمية لظهور فرع محاسبي جديد ال وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى عرض مجالاتها المختلفة.

1- بعض المفاهيم الخاصة بمحاسبة المسؤولية: هناك جملة من المفاهيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا مع محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي:

- التكاليف الاجتماعية: يطلق على هذا المفهوم عند البعض من منظري الإطار الفكري المحاسبي بالنفقات او المصاريف الاجتماعية، وتعرف التكلفة الاجتماعية على أنها المصروفات المستنفذة التي يتحملها المجتمع والوحدات الاقتصادية على حد سواء نتيجة الأضرار التي تلحق بأحد الطرفين أو كليهما، والذي ينجم عن فعل غير مسؤول اجتماعيا.

وعليه يجب أن تشمل عناصر التكاليف الاجتماعية مجمل التضحيات التي تلحق بالمجتمع والمؤسسة جراء ممارسة النشاط الصناعي أو التجاري من قبل المؤسسة، مثل تكلفة الأصول الخاصة بالحد من التلوث، مصروفات الحد من التلوث، الضرائب والغرامات التي تتحملها المؤسسة بسبب الإضرار بالبيئة.... الخ⁵. وتنقسم التكاليف الاجتماعية حسب الشيرازي إلى قسمين:

- تكاليف اجتماعية مباشرة: تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على المؤسسة.

- تكاليف اجتماعية غير مباشرة: فتتمثل بقيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الخاص، فتلوث الهواء والمياه والنفايات التي تترتب على النشاطات الخاص بالمؤسسة يعد عبئا وتكلفة اجتماعية

*** المنافع الاجتماعية:** هي تلك المزايا أو المردود الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال وفائها بالتزاماتها اتجاه كل من العاملين لديها و المنتفعين من السلع والخدمات المنتجة من قبلها والبيئة المحيطة بها والمجتمع بشكل عام. كما أن المنافع الاجتماعية تعتبر تكاليف تنكبدها المؤسسات في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية، ومن وجهة نظر المجتمع هي منافع اجتماعية مكسبة نتيجة لوفاء تلك المؤسسات بالتزاماتها⁶.

• صافي الأصل الاجتماعي: يعبر هذا المفهوم بصورة عامة عن القيمة الحقيقية للخدمات الاجتماعية التي ينتظر تقديمها، وبأخذ صورة الممتلكات التي تخصصها المؤسسات لأداء الخدمات الاجتماعية مطروحا منها مصروف النفاذ أو الاهتلاك ومن أمثلة الأصول الاجتماعية: المباني بقصد إيواء العاملين، والحدائق التي تقيمها المؤسسات وتبرع بها لمصالح المجتمع المحلي⁷.

2- مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: تنقسم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى أربعة مجالات هي⁸:

- مجال العاملين:** يعتبر مجال داخلي للمحاسبة الاجتماعية، إذ يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المؤسسة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة، وبالتالي هي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجانا، تحسين ظروف العمل وتقديم وسائل الأمن الصناعي.
- مجال البيئة:** يشمل مجموع الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمؤسسة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظرا لما يسببه نشاط المؤسسة من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، الهواء، التربة والتلوث الضوضائي.
- مجال حماية المستهلك:** يضم الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كإهتمام بزيادة أمان المنتج، عدم خداع المستهلك الصدق في الإعلانات، توفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.
- مجال المجتمع:** يشمل مجموع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، كتشغيل العاملين المعوقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتأهيل، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

المحور الثاني: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي.

سنحاول في هذا المحور التعرف على القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وذلك من خلال عرض المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة وكذا الأساليب المستخدمة في ذلك بالإضافة للإشارة إلى المشاكل التي تعترضه.

أولاً: مفهوم الأداء الاجتماعي.

يعني الأداء الاجتماعي تحويل الرسالة الاجتماعية لمؤسسة ما إلى حقيقة واقعة وممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة المرتبطة بخدمة أعداد أكبر من الفقراء والمعوزين، وتحسين جودة وملائمة الخدمات المالية، وخلق مزايا للعملاء، وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. يهتم الأداء الاجتماعي بالكيفية التي تدير بها المؤسسة الآثار المترتبة على أعمالها على المجتمعات والمجموعات التي تعمل في نطاقها، ومن المحتمل أن تكون هذه الآثار ايجابية أو سلبية، ولذلك فإن الأسلوب الذي تدير به المؤسسة هذه الآثار يؤثر بالطبع على رفاة الجيران المقيمين في المنطقة وفي نهاية الأمر على أعمالها⁹.

ثانياً: مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي.

يعرف القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بأنه عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة، والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.¹⁰

ثالثاً: معايير القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي.

يرى البعض أن معايير المحاسبة العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية سنة 1963 ونشرت في سنة 1966 هي انطباق أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي:

- 1- **معيار الصلاحية:** حيث لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامها وإن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية¹¹.
- 2- **معيار الحيادية:** يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقرير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التمييز والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية¹².
- 3- **معيار السببية:** مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية للمؤسسة حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية¹³.
- 4- **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة¹⁴.
- 5- **معيار العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية محل مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق¹⁵.
- 6- **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف في حالة المحاسبة المالية يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية¹⁶.

رابعاً: مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي.

تحدد المسؤولية الاجتماعية بأربعة مؤشرات تمثل أركان هيكلية للأداء الاجتماعي وهي¹⁷:

1- مؤشر قياس الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية، تدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك.

2- مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوثات ٢، واء، البيئة البحرية، المزروعات، الأعشاب الطبيعية و تلوث المياه و ما إلى ذلك.

3- مؤشر قياس الأداء الاجتماعي للمجتمع: و يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع، مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية، الثقافية، الرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم، التدريب الاجتماعي و مشاريع التوعية الاجتماعية.

4- مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرهم من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

خامسا: أساليب قياس الأداء الاجتماعي

من الأساليب المقترحة لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية ما يلي¹⁸:

1- الأسلوب الأول: تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية: نظرا لصعوبة قياس أو تحديد التكلفة الاجتماعية الصحيحة لغرض إثباتها في السجلات المحاسبية، فإنه بالإمكان الحصول على أفضل رقم تقريبي للتكلفة الاجتماعية عن طريق تحديد تكلفة تجنب الأضرار التي تلحق بالمجتمع وتكاليف منعها هي علاقة عكسية.

2- الأسلوب الثاني: تكاليف التصحيح (إزالة الضرر): وفقا لهذا الأسلوب فإن التكاليف البديلة للتكاليف الاجتماعية هي المبالغ التي تنفقها المؤسسة لإعادة الشيء لأصله وحالته، ومن تلك المبالغ التي تتحملها المؤسسة لإعادة بعض الموارد الطبيعية لحالتها الأولى، أو لإحلال المورد الذي استهلكته المؤسسة والتأثر بنشاطها الاقتصادي فمثلا التكاليف الاجتماعية المترتبة على قيام أحد مصانع الاسمنت بتلويث البيئة المجاورة للمصنع، تتمثل في التكاليف التي يتحملها المصنع في محاولة لإعادة هذه البيئة إلى ما كانت عليه كتشجير المناطق المحيطة وتخضيرها. في حين يشير آل غزوي أن قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية قد يكون:

1- قياس التكاليف الاجتماعية المباشرة: كقياس الأصول الاجتماعية التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها الاجتماعية، قياس المصروفات المباشرة التي تنفقها المؤسسة وفاء لالتزاماتها، قياس الضرائب التي تدفعها المؤسسة للجهات الحكومية نتيجة الضرر التي تسببه للمجتمع.

2- قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة: أي قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، كقياس تكاليف منع حدوث الأضرار أو التجنب أو الوقاية، وقياس تكاليف التصحيح لما تتحملة المؤسسة من مبالغ من أجل إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية.

سادسا: مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي.

تكمن مشاكل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي فيما يلي¹⁹:

1- مشاكل قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة: ويمكن حصرها في الآتي:

● صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، نظرا لوجود تشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، وهذا نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل.

فتكاليف البحوث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج على سبيل المثال، يمكن النظر إليهما على اعتبار أنهما تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات المؤسسة داخل نفوس العملاء، إلا أنه من جهة ثانية، يمكن اعتبارهما تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه من السوق بهدف زيادة ربح المؤسسة. وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الانتماء والولاء لديهم تجاه المنشأة، ومن ناحية أخرى، يمكن النظر إليها على أنها تكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كما ونوعا؛ لزيادة الربحية في المؤسسة.

● عدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف حيث هناك وجهتا نظر تعرفا التكاليف الاجتماعية هما:

- **وجهة النظر المحاسبية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسسات ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وتتصف هذه التكاليف بعدم حصول المؤسسة على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابلها، فالتكاليف هنا تكون المبالغ التي تم إنفاقها نتيجة التزام المؤسسة ببعض مسؤولياتها الاجتماعية اختياريا أو إجباريا.
- **وجهة النظر الاقتصادية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة لممارسة المؤسسة عملها، حيث يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه المنظر الجمالي للطبيعة.

فالتكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ألقيت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية للمنشأة، فتلوث الهواء أو الماء في المنطقة التي تقع فيها المنشأة يؤثر على صحة المواطنين المقيمين، ويترتب عليه تكلفة اجتماعية تقع عبؤها على المجتمع، وهي بذلك تمثل قيمة ما يضحى به المجتمع من سلع وخدمات لإنتاج مجموعة سلع وخدمات أخرى.

2- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة: تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعادا أكثر بكثير من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون خارج التنظيم، كالمستهلكين، والعملاء، أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل التنظيم أو خارجه، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة.

وكل ذلك في الأصل يعود إلى أن العوائد الاجتماعية تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المؤسسة، ولاشك أن مثلا ظاهرة الرضا ظاهرة غير كمية يصعب قياسها كميًا بالوحدات النقدية المباشرة، وكيف لنا قياس قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين تجاه المؤسسة؟ الأمر الذي يجعل الكثير من الكتاب والباحثين يتجاهلون العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.

3- مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي: تعرف عناصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية لأية مؤسسة بأنها: عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحثين للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياس هذه التكاليف وتحديد عناصرها بشكل دقيق. فهي في ذاتها مفهوم غير محدد، وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العلمية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل مناسب تماما. وإضافة إلى ما يواجهه مصممي التقارير الاجتماعية من صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن الاقتصادية، نتيجة التشابك الموجود بين تلك الأنشطة؛ مما يولد صعوبة الفصل بينهما بشكل واضح.

بالإضافة إلى هذه المشاكل يرى **نوفان حامد محمد العليمات** أن هناك مشاكل أخرى كثيرة تواجه عملية قياس التكاليف الاجتماعية

أهمها:

- ✓ ضعف ثقافة الكوادر المحاسبية، لان عملية قياس تلك التكاليف تتطلب زيادة وتعمقا بالأساليب والإجراءات العلمية للقياس، وهذا يتطلب خبرة عملية ومحاسبية، ولاشك أن الكوادر الموجودة في هذا المجال لا تمتلك الخبرة الكافية، لذلك لابد من الاستعانة ببعض الخبراء المختصين وتدريب المحاسبين وتأهيلهم لتأمين معرفة محاسبية بمجال قياس التكاليف الاجتماعية.
- ✓ صعوبة إيجاد مقاييس محاسبية مناسبة تخضع معظم التكاليف الاجتماعية للقياس النقدي، على عكس الأحداث المالية التي يمكن إخضاعها للقياس الكمي النقدي، والتخوف من استخدام القياس النقدي التقريبي
- ✓ تخلف (تأخر) الإطار المحاسبي القائم في الدول النامية، وخاصة ما يتصل بالتشريعات الحكومية المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات، وإصدار معايير محاسبية تحدد بشكل واضح وقابل للتطبيق أساليب القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، بحيث تكون التشريعات قادرة على استيعاب أية مشاكل جديدة تواجه الفكر المحاسبي وخاصة ما يتعلق بأمور القياس والتحديد.

المحور الثالث: طرق وآليات الإفصاح الاجتماعي.

من أهم أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية الإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة، ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ المحاسبة الأساسية.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي.

يعرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المتنوعة ذات الأبعاد الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقمة بها أداة ملائمة لذلك ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع، هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن إجمالها بما يلي²⁰:

- 1- أنشطة خاصة بحماية المستهلك؛
- 2- أنشطة خاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية؛
- 3- أنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية؛
- 4- أنشطة خاصة بحماية المجتمع بشكل عام.

كما يمثل الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية عرض للبيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة²¹.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه أسلوب لعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي في القوائم المالية وهذا بهدف توفير معلومات تسمح بتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتقويمه. وازداد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية للمؤسسات للأسباب الآتية:

1- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة: تتمثل في الآتي:

- إن الكثير من المعلومات الاجتماعية ذات طابع مالي وكمي، تؤثر على أصول الشركة وتكاليفها والتزاماتها ومن ثم فهي من صميم عمل المحاسبين²².

- التحول نحو وجهة النظر التي تنادي باعتباره تكلفة المحافظة على البيئة من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يعني معالجة البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية من خلال وظيفة المحاسبة داخل المؤسسة.
- أنه وحتى تستمر مهنة المحاسبة وتتطور، فيجب أن تلبى احتياجات المجتمع وأصحاب المصلحة من المعلومات الاجتماعية، والتي أضحت مطلباً جديداً بجانب المعلومات المالية.
- إذا استمر المحاسبون باتخاذ الدور السلبي بعدم الإفصاح والتقرير عن المعلومات الناتجة عن أنشطة المؤسسة ذات الأثر السلبي على البيئة، فإنهم سيتهمون بالمساعدة في تلويث البيئة.
- الدعوة والضغوط المستمرة إلى أن يصبح التقرير عن المعلومات الاجتماعية والبيئة جزءاً من المبادئ المحاسبية وأحد مستويات المراجعة²³.

2- أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: تتمثل في الآتي:

- إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المؤسسات²⁴؛
- الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية يعزز أسعار الأسهم في سوق المال²⁵؛
- ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها المؤسسات، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الإشراف وفرض عقوبات وغرامات على المؤسسات المخالفة، الأمر الذي جعل المؤسسات تهتم أكثر بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية لتجنب العقوبات القانونية، وأن التحديد السليم للوعاء الخاضع للضريبة يتم بالمقابلة السليمة بين الإيرادات والتكاليف التي قد تكون غير موضوعية بسبب عدم أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار²⁶.

ثانياً: خصائص المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في صلب القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح، فإنه يجب ان تتمتع بالخصائص التالية:²⁷

- 1- **الملائمة:** وهي علاقة المعلومة بالهدف الذي تعد من أجله وتعتبر أهم خاصية يجب أن تتوفر في المعلومات الاجتماعية التي تدرج للتقرير الاجتماعي، فالمعلومات الملائمة هي التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسة في المجالات التي تضم الفئات الاجتماعية التي تقع عليها هذه التأثيرات.
- 2- **البعد عن التحيز:** إن هذا المعيار يقتضي أن تكون المعلومات حيادية بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف وبنطوي ذلك على المعلومات التي يحتويها التقرير البيئي والاجتماعي والتي ينبغي أن تعكس كلا من التأثيرات الإيجابية والسلبية للعمليات البيئية والاجتماعية المتعلقة بمسؤولية المؤسسة الاجتماعية.
- 3- **القابلية للفهم:** تتطلب هذه الخاصية ضرورة أن تتوافق دلالة المعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي مع القدرة الاستيعابية لمستخدميها، وهذا مطلب أساسي عند إعداد التقرير تجنباً للغموض والتعقيد خصوصاً وأن التعامل مع بعض المعلومات يعتبر أمراً حديثاً لكل من المعد والمستفيد.
- 4- **القابلية للمقارنة:** هذا المعيار ضروري حيث يتم على أساسه اتخاذ القرارات الرشيدة، من خلال مقارنة أداء المؤسسة الاجتماعي مع الأداء الاجتماعي للمؤسسات الأخرى المماثلة في نطاق عمليات التحليل المالي والاجتماعي للوصول إلى حقيقة أداء المؤسسة الاجتماعي.
- 5- **المرونة:** تعتبر من المعايير الأساسية والضرورية الواجب توافرها لضمان فعالية الاتصال خاصة لنسبة للتقرير الاجتماعي والبيئي الذي تتصف عناصره بالتغير، فالمسؤولية الاجتماعية قد تتغير من فترة إلى أخرى نتيجة تغير الظروف المحيطة للمؤسسة، وقد تكون العمليات البيئية والاجتماعية الخاصة لوقت الماضي غير ملائمة للوقت الحاضر وكذلك العمليات في الوقت الحاضر قد تكون غير ملائمة في المستقبل.

ثالثا: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاجتماعي.

تؤثر بعض العوامل والاعتبارات على مستوى الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية في القوائم المالية ومن بينها:²⁸

- 1- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية** : إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل المؤسسة تكاليف إضافية، لذلك قد لا تلجأ هذه الوحدات إلى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية جمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح.
- 2- **عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي** : قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه ولا سيما تلك التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية ، إلا أن على المراجعين الخارجيين أن يبحثوا زبائنهم لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأن شركات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها بل هي تمتلك اثر كبيرا عليهم، وبالتالي فهي قادرة على حثهم نحو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (إن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن أن تفصح بصورة أكبر من مثيلاتها.
- 3- **عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي** : يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي تأثيرا واضحا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخلفات المؤسسات غير المرغوبة، وبالتالي فإن ذلك سيحفزها المجتمع ويطالب من هذه الوحدات تخفيف أثارها السلبية وان تلعب دورا اجتماعيا أكبر، وتحاول العديد من الوحدات تغطية أثارها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك فانه في كثير من الأحيان هنالك علاقة ايجابية بين الضغط الإعلامي ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛
- 4- **عوامل أخرى** : مما سبق ذكره، فان هناك بعض العوامل والتي تؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها مدى ضغط الأجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية، ومدى استعداد هذه الوحدات وإمكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الإفصاح.

رابعا: طرق الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

تتمحور الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حول ما يلي²⁹:

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامنا مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز او الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربعة مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع والمستهلكين.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنحزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات مما يتناسب مع قيمة ما انفق.

ومما سبق نلاحظ أن هناك طريقتين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي³⁰:

- 1- **طريقة الفصل**: الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها، وبغض النظر عن التقرير من حيث كونه وصفيا او كميا او ماليا، وسواء كان الإفصاح شاملا أو جزئيا، مع الإبقاء على القوائم المحاسبية المالية التقليدية كما هي.
- 2- **طريقة الدمج**: يتم الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ضمن القوائم المالية التقليدية، اي كون جنبا إلى جنب في صلب القوائم المالية ويعبر عنه بوحدة نقد باعتبار أن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة يحققان مبدأ التكامل.

خامسا: آليات الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

يمكن أن تنتقل المعلومات الاجتماعية إلى الأطراف ذات المصلحة عبر ثلاث آليات وهي³¹:

1- الإفصاح الاختياري: يؤدي عدم اشتراك المستثمرين في إدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة، حيث يفوضون هذه المسؤوليات للإدارة، إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات فإن المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة المؤسسة، والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالي.

يجب أن تفصح المؤسسات طوعا عما لديها من معلومات لأنه إذا اعتقد المستثمرون أن الإدارة تحجب المعلومات عنهم فسيتملكهم شعور بأن هذه المعلومات سلبية ولا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يقللون من تقديرهم لقيمة المؤسسة، لهذا يجب تشجيع الإدارة على الإفصاح الطوعي عن كل المعلومات لتجنب التقييم غير الصحيح للمؤسسة، كما أن هناك اعترافا بقيمة المعلومات الاجتماعية التي تفصح عنها المؤسسات اختياريا وأثرها على ربحيتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح، حيث يعتقدون أن المعلومات الاجتماعية مهمة لاتخاذ قراراتهم ويبحثون عنها في التقارير السنوية للمؤسسات.

2- الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجتمعات المهنية المحاسبية، ويكون الإفصاح الإلزامي وفقا لحاجة الأطراف المهمة ويوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي، كما يعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المستثمرون للبحث والحصول على المعلومات، وذلك بالكشف عن أنواع البنود التي تعتبرها المؤسسة تكاليف.

وبالرغم من تزايد إقبال المؤسسات على الإفصاح الاجتماعي إلا أن العامل الرئيسي المؤثر فيها غالبا ما يكون مرتبط بالامتثال للتشريعات والإجراءات القانونية، لأنه في حال عدم الامتثال لهذه التشريعات تتعرض المؤسسات إلى غرامات وعقوبات.

3- المصادر الخارجية: بالإضافة إلى الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي هناك مصادر أخرى خارجية لا تتحكم بها إدارة المؤسسة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في المؤسسات، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابيا على المؤسسة، وإذا كانت سلبية انعكس ذلك سلبيا على المؤسسة.

سادسا: مشاكل الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

يصاحب عملية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة بعض المشاكل التي تؤثر بصورة أو بأخرى على سلوك متخذي القرار ويمكن تقسيم تلك المشاكل إلى الأتي³²:

1- المشاكل المتعلقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها: يشير Mobley إلى أن التقارير والقوائم المالية تمثل الأداة الرئيسية لنقل وبلاغ المستفيدين بالمعلومات التي توفرها المحاسبة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات والوقوف على قدرة المؤسسة لتحقيق أهدافها، ويمكن تلبية احتياجات هذه الأطراف للمعلومات، يتطلب أن تكون تلك المعلومات ملائمة، وان تكون مفهومة من قبل المستفيدين. ونظرا للتباين في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف، فانه من الطبيعي أن تختلف البيانات المطلوبة لكل منهم، وتقسم هذه الأطراف إلى الأتي:

- أطراف داخلية: وتمثل هذه الأطراف في الإدارة.
- أطراف خارجية: وتمثل في حملة الأسهم، العملاء، المستثمرين، نقابات العمال، جهات حكومية والمجتمع.

2- المشاكل المتعلقة بمعايير الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية: لا يوجد اتفاق بين الكتاب على المعايير المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الإفصاح المحاسبي للتأثيرات المترتبة على الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية المختلفة للوحدة الاقتصادية، وان معظم المحاولات جاءت بهدف تقديم أساس سليم لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الأنشطة، فترى جمعية المحاسبين الأمريكية أن هذه المعايير تتمثل في الأتي:

- معايير اساسية: وتمثل في الملائمة، البعد عن التحيز والقابلية للفهم.

- **معايير ثانوية:** وتمثل في التوقيت السليم، القابلية للتحقق، الكمال، القابلية للفحص، القابلية للمقارنة والأنجاز.
- **مجموعة الاعتبارات الإضافية:** وتمثل في مغزى البيانات، المركزية، الحيطة والحذر، القابلية للقبول، حق الاعتراض، الثبات، القياس الكمي، القياس النقدي، الفحص الدائم والقابلية للتقويم.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية توضيح قدرة محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تخلص المجتمع من الآثار السلبية التي أنتجتها المؤسسات الاقتصادية نتيجة ممارسة عملها. وذلك بتجاوزها للقصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية في مجال القياس المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية، مستخدمة في ذلك مجموعة من الطرق والأساليب.

وقد تم التوصل على ضوء هذه الدراسة إلى بعض النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

- ❖ محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من المفاهيم والمعايير والطرق التي تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة، والإفصاح عنه في القوائم والتقارير المالية الختامية بهدف إبلاغ وتوصيل المعلومات وخاصة الاجتماعية منها إلى المجتمع؛
- ❖ محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساعد على تحديد وقياس صافي المساهمة للمؤسسات والتي تشمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية بالإضافة إلى عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع فئات المجتمع؛
- ❖ الإفصاح المحاسبي الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بمدى وفاءها بمسؤولياتها الاجتماعية؛
- ❖ تفصح المؤسسات الاقتصادية عن أداءها الاجتماعي في إطار محاسبة المسؤولية الاجتماعية إما اختيارياً من قبل المؤسسة أو إلزامياً، أو من طرف مصادر خارجية مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية؛
- ❖ يتم الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها أو ضمن القوائم المالية التقليدية؛
- ❖ يعاني القياس المحاسبي الاجتماعي من مشكلة عدم وجود مفهوم محدد للتكاليف والمنافع الاجتماعية، فضلاً عن وجود صعوبة في فصل التكاليف الاجتماعية عن الاقتصادية وقياسها نقدياً.

بناء على هذه النتائج ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات على النحو التالي:

- ❖ تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية اتجاه توعية المؤسسات بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، والعمل على إعداد أسس ومعايير ونماذج محاسبية تساعد المؤسسات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- ❖ ضرورة سن قوانين ومناشير ومراسم تدعو المؤسسات إلى الاهتمام بقياس ما يتحمله المجتمع أو ما يحصل عليه عند قيام هذه الأخيرة بنشاطاتها الاقتصادية المختلفة؛
- ❖ ضرورة دعم المؤسسات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وتثبيت كفاءتها في هذا المجال؛
- ❖ ضرورة تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات للمؤسسات التي تصل إلى مستويات الأداء الاجتماعي المطلوب؛
- ❖ عقد مؤتمرات وندوات لدراسة موضوع القياس والإفصاح عن المنافع الاجتماعية، ووضع الحلول والمعالجات لمختلف المشاكل.

الهوامش:

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص:350.

² نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2010، ص:30.

- ³ يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والانفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين، 2008، صص 246-247.
- ⁴ مطر محمد والسويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 423.
- ⁵ بوسبعين تسعديت، المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كإطار لتنفيذ دور المؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 17، البويرة، الجزائر، 2014، صص 7-8.
- ⁶ حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية في مملكة البحرين ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول: الريادة والابداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، يومي 15 و 16 مارس 2005، جامعة البحرين، ص: 7.
- ⁷ نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سبق ذكره، ص: 36.
- ⁸ يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، صص 248-249.
- ⁹ عزاوي عمر، مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كعيار لقياس الأداء الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، ب س ن، ص: 10.
- ¹⁰ حسين عبدالجليل آل غزوي، بحث المشاكل المحاسبية المعاصرة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمرك، عمان، الاردن، ص: 18.
- ¹¹ سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، جامعة السراء، عمان، الأردن، ب س ن، ص: 200.
- ¹² فياض علان فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة جرش، الأردن، 2013، ص: 65.
- ¹³ حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.
- ¹⁴ سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص: 200.
- ¹⁵ فياض علان فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة جرش، الأردن، 2013، ص: 66.
- ¹⁶ حسين عبد الجليل ال غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.
- ¹⁷ عزاوي عمر، مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح مرجع سبق ذكره، صص: 11-12.
- ¹⁸ فياض علان فياض المساعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
- ¹⁹ سليمان بن عبد الله بن محمد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية "دراسة تحليلية لتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت، البتروكيماويات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 84.
- ²⁰ حامد احمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009، ص: 41.
- ²¹ محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 65.
- ²² سلمان بن يوسف عبد الله بن محمد الزامل، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
- ²³ يوسف بو خلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، مداخلة في محور المشاركة: المحور الخامس: معايير قياس الأداء الاجتماعي لأعمال تجاه أصحاب المصالح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، ب س ن، ص: 8.
- ²⁴ سلمان بن يوسف عبد الله بن محمد الزامل، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

- ²⁵ محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص: 65.
- ²⁶ نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.
- ²⁷ حسين هادي عتيقة، ماهر جي علي، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم: دراسة تطبيقية واستطلاعية، مجلة فري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 26، بغداد، 2010، ص ص 159-160.
- ²⁸ ماجد الشرايري، غازي المومني، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 67، جامعة القاهرة، ص ص 61-98.
- ²⁹ مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 256.
- ³⁰ مشري حسناء، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-257.
- ³¹ مهدي راعي الفحما، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012، ص ص 39-41.
- ³² نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-67.